

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: ارتفاع معدلات أحكام الإعدام في العراق

مقدم الحلقة: محمد كريشان

ضيوف الحلقة:

- عبد الرزاق الشمري/ مسؤول علاقات الحراك الشعبي في العراق

- محمد العكيلي/ عضو ائتلاف دولة القانون

- سنجيف بييري/ منظمة العفو الدولية

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/١١/٩

المحاور:

- أسباب ارتفاع معدلات أحكام الإعدام

- الإعدامات أحد أدوات الردع

- انعكاس الوضع سلبي على الحياة السياسية

محمد كريشان: أهلاً بكم، أفادت منظمة العفو الدولية أمنستي انترناشونال بأن تنفيذ أحكام الإعدام في العراق وصل إلى أعلى معدلاته المعلنة منذ الإطاحة بنظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين قبل عشر سنوات.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه من زاويتين: ما أسباب ارتفاع معدل أحكام الإعدام في العراق لاسيما مع الشكوك حول توفر المحاكمات العادلة للمدانيين؟ وما تأثير هذا الارتفاع في عقوبات الإعدام على الوضع الأمني في العراق وعلى العلاقة المتأزمة بين قواها السياسية؟

تضع منظمات حقوق الإنسان العراق في المرتبة الثالثة عالمياً في تنفيذ عقوبة الإعدام، ولطالما طالبت منظمة العفو الدولية بالتعليق الفوري لتلك العقوبة والتحقيق في اتهامات التعذيب وسوء معاملة المعتقلين، واعتبرت المنظمة الارتفاع المتزايد في حالات الإعدام في العراق محاولةً عقيمة لحل ما وصفتها بمشكلات البلاد الخطيرة على الصعيدي الأمني والعدالة، إلا أن السلطات العراقية ترفض هذه الانتقادات وتجادل بأن أحكام

الإعدام تصدر بحق مدانين بالإرهاب وفي قضايا تنظر لعدة سنوات وتخضع لمراجعة من محكمة التمييز.

[تقرير مسّجل]

محمد الكبير الكتبي: مرةً أخرى تنتقد منظمة العفو الدولية النظام القضائي العراقي على خلفية عمليات الإعدام التي تجري في البلاد ومرةً أخرى تطالب المنظمة بإلغاء عقوبة الإعدام، تقول في أحدث تقاريرها إن ١٣٢ شخصاً أعدموا بالعراق منذ بداية هذه السنة، ووصفته بالعدد الأكبر منذ إعادة العمل بأحكام الإعدام عام ٢٠٠٤ وقالت إن المحاكمات كثيراً ما تكون غير عادلة وتتجاهل مظالم المتهمين، عدنان السراج عضو ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي رفض تقرير المنظمة ودعاها لمراجعة أحكامها وعدم الاكتفاء بسماع من سماها بأراء المعارضة، وقال في حديث للجزيرة إن الواقع الأمني في العراق هو الذي يجعل الإعدامات بهذا الحجم نافياً انتزاع اعترافات المتهمين بالقوة، تقرير منظمة العفو الدولية يتزامن مع استمرار التفجيرات وأعمال العنف التي تضرب معظم العراق في غمرة اتهامات متزايدة للحكومة التي يتولى رئيسها مقاليد وزارتي الدفاع والداخلية وشؤون المخابرات بالتقصير وعدم حفظ حقوق العراقيين ويضع كل نظام الأمن والقضاء والتشريع في البلاد تحت المجهر، الذين جرى إعدامهم أدينوا وفق مادة أربعة من قانون مكافحة الإرهاب التي تنص على إعدام من يرتكب بصفته فاعلاً أصلياً أو شريكاً أياً من الأعمال التي حددها القانون ووصفها بإرهابية، وهذه المادة مرفوضة لدى عراقيين كثيرين دعوا لإلغائها ضمن المطالب التي حملتها المظاهرات المختلفة التي تشهدها عدد من المحافظات، أعلنت الأمم المتحدة في سبتمبر الماضي أن نحو ستة آلاف عراقي قتلوا خلال تفجيرات وأعمال عنف منذ بداية هذا العام، وتعلن منظمة العفو الدولية الآن أن تنفيذ أحكام الإعدام بالعراق بلغ أعلى معدلاته منذ الإطاحة بنظام الرئيس السابق صدام حسين، وعلى ضوء هذه الإحصائيات ومثيلاتها يُقرأ الواقع العراقي الراهن بكل إشكالياته وانعكاساته على العراقيين.

[نهاية التقرير]

أسباب ارتفاع معدلات أحكام الإعدام

محمد كريشان: معنا في هذه الحلقة من بغداد محمد العكيلي عضو ائتلاف دولة القانون، من عمّان الدكتور عبد الرزاق الشمري مسؤول علاقات الحراك الشعبي في العراق، ونأمل أن يلتحق بنا بعد قليل من مدينة بوسطن الأميركية سنجيف بييري مدير الحملات الخاصة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية أهلاً بضيوفنا جميعاً، نسأل أولاً دكتور شمري عما إذا لديه أية أسباب يمكن أن يفسر بها ارتفاع معدلات أحكام الإعدام في العراق؟

عبد الرزاق الشمري: شكراً جزيلاً على إتاحة هذه الفرصة، الحقيقة هناك العديد من الأسباب التي تثبت ارتفاع وتيرة الإعدامات في العراق، آخرها التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة الذي جاء فيه أن الإعدامات في العراق بلغت حدّها، تجاوزت حدّها المقرر وأنها تأخذ منحى طائفي، الحقيقة نعود إلى الجانب القضائي في العراق الحقيقة أسباب كثرة الإعدامات في العراق يعود إلى عدة أسباب أولها الفساد المالي الذي شمل جميع المؤسسات في العراق، ثانياً تسييس القضاء في العراق وهذا ثابت لا يخفى على الجميع، الأمر الثالث وسأتكلم من الناحية القانونية، لو رجعنا إلى قانون أصول المحاكمات الجزائية في العراق لعام ٧١ نجد أنه ينص على أنه أن لا يكون الإقرار نتيجة إكراه مادي أو أدبي أو وعد أو وعيد، وتنص المادة أن لا يكون هناك ارتباط بين الاعتراف والإكراه في حين أن المادة ٣٧ من الدستور العراقي فقرة (ج) تنص فقط على أنه لا عبرة لأي اعتراف ينتزع بالإكراه، بمعنى أن الدستور العراقي فك الارتباط بين الاعتراف والإكراه هذا هو السبب الأول، السبب الثاني اعتماد القضاء على شهادة المخبر السري الذي جاء وحماه الدستور وحصّنه حينما نص على أنه لا يحق للمتهم ولا للمحكمة مناقشة المخبر السري هذا هو العامل الثاني، العامل الثالث أنه إعدامات في هذه السنة بالذات ارتفاعها يعود إلى غياب رئيس الجمهورية ونائبه، وحيث جاء في الدستور العراقي، يقول الدستور بعد غياب رئيس الدولة ثلاثين يوماً يجب انتخاب رئيس لأي سبب كان وعلى مجلس النواب انتخاب رئيس جديد خلال ثلاثين يوم من تاريخ خلو المنصب، ويجب بعد انتخاب رئيس جديد يتم تكليف الكتلة السياسية الأكبر لتشكيل مجلس الوزراء.

محمد كريشان: يعني أنت هنا سيد شمري، أنت هنا سيد شمري بعد إذنك أنت تشير إلى منصب رئيس الجمهورية على أساس هو من يوقع في النهاية أية أحكام بالإعدام ولكن من جهة أخرى، لا شك بالنسبة للحكومة العراقية وهنا أسأل السيد العكيلي، الحكومة العراقية عادة ما تبرر ارتفاع هذه الأعداد بارتفاع نسبة الأعمال الإرهابية في البلاد كما توصف هناك وأن الإعدام لا نصل إليه في النهاية إلا بعد المرور بكل مراحل التقاضي المشروعة، هل فعلاً الأمر بهذه الصورة؟

محمد العكيلي: تحية طيبة للجميع، يعني من الطبيعي أن تكون هناك إعدامات كعقوبة رادعة على الأعمال الإجرامية بحق أبناء الشعب العراقي، هذه الأحكام أعتقد هي دقت بطريقة علمية وعملية من قبل القضاء العراقي، ثم تذهب إلى المصادقة في رئاسة الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية حسب الدستور العراقي هو من ينوب عن رئيس الجمهورية وهو المكلف بالمصادقة ثم تذهب إلى الجهة التنفيذية، أعتقد لو لم تكن هناك أعمال إرهابية لا أعتقد تكون هناك إعدامات، أعتقد هذه الإعدامات هو جزاء كل من كان متورطاً ولديه أدلة ثبوتية تثبت على إجرامه هذا جانب، الجانب الثاني لا أعتقد أنه بهذه الكيفية وهذه السرعة تتم الإعدامات، بل هناك الوقت الكافي تأخذ هذه الإعدامات أو

تطرح هذه الإعدامات على الوقت الكافي ليكون القضاء العراقي دقيق بهذا الموضوع، أعتقد ما ذهب إليه الأخ الشمري من هذه النقاط، يعني حتى القانون الدولي لن يكون هناك، يعني لن يكون هناك القانون الدولي في هذا الموضوع موضوعات الإعدامات، بل أكد القانون الدولي على الجرائم الكبرى يجب أن يكون هناك إعدامات، حتى الدول اليوم أكثر الدول وأكثر من مائة دولة هي تعمل بنظام الإعدامات وحتى إن قسمت هذه الدول إلى أربع أقسام الدول التي رفعت الإعدامات عن الجرائم، الدول التي رفعت الإعدامات عن الجرائم الاعتيادية، في دول يعني رفعت الإعدام عملياً ولكن لن تلتحق بالدول التي انضمت إلى رفع الإعدامات، وهناك الكثير من الدول التي هي تعمل بالإعدامات حتى الولايات المتحدة الأميركية وأغلب دول الشرق الأوسط ، ولكن أنا أعتقد اليوم الحملة الشرسة..

محمد كريشان: ولكن سيد العكلي بالنسبة لمنظمة العفو الدولية هي تعترض على عقوبة الإعدام في العراق لسببين: السبب الأول مبدئي وهو معارضتها لعقوبة الإعدام في المطلق، لكن السبب الثاني تقول منظمة العفو الدولية أن المحاكمات محاكمات جائرة لأنه أغلب ما يتم فيها من اعترافات يكون قد جرى بالإكراه أو حتى بالتعذيب، هذه النقطة كيف يمكن إقناع الرأي العام بأن هذه المحاكمات جرت وفق الأصول وبالتالي للإعدام هو نتيجة طبيعية لما جرى؟

محمد العكلي: أستاذ محمد أولاً أن هذه المنظمة منظمة العفو الدولية لا يوجد لها أي مكتب في العراق ولا أي تمثيل لها في العراق، ولم تتطلع على إجراء محاكمات الأصولية حيال هذه القضايا، قضايا الإعدامات، وبالتالي لو كانت هذه المنظمة لها مكتب ولها مندوبين في القضاء العراقي ومطلعة على سير إجراء القضاء العراقي أنا أعتقد أنه سيتغير الكثير في هذا التقرير لعام ٢٠١٣ أعتقد أن هناك دوافع سياسية..

محمد كريشان: أنت هنا سيد العكلي تشير إلى نقطة مهمة جداً، وهنا نرحب بالسيد سنجيف بيرري مدير الحملات الخاصة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية أهلاً بك، سيد بيرري ضيفنا من العراق كان يشير الآن بالضبط يشير إلى أن منظمة العفو الدولية لا تملك مكتباً لها في بغداد وبأن هذه الدراسة التي قامت بها وأشارت فيها إلى ارتفاع معدلات أحكام الإعدام قد تكون بنتها على معطيات ليست بالضرورة دقيقة، ما تعليقكم؟

سنجيف بيرري: إن ما قاله ضيفكم غير صحيح في الحقيقة فالعفو الدولية تولي اهتماماً كبيراً وتتابع بشكل جيد ما يحصل في العراق، ولدينا اتصال وثيق مع كثير من المحامين لأشخاص واجهوا حكم الإعدام، ما أثبتته الأدلة أن هناك انتشاراً واسعاً لاستخدام التعذيب والاعترافات المزورة والتي تأخذ بالقوة للوصول إلى أحكام الإعدام، وهناك

احتمال كبير أن أبرياء كثيرين قد قتلوا في العراق وإن هذا لا يجعل العراق آمناً لأن هذا يعني أن المجرمين الحقيقيين وأفراد العصابة قد يكونوا في الشوارع طلقاء في حين أن هناك من يقتل بدلاً عنهم بسبب التعذيب الذي يتعرضون له، لقد أن الأوان لحكومة العراق والنظام القضائي العراقي بأن يمنع استمرار في التعذيب لغرض الحصول على الاعترافات، كما أن على حكومة العراق أن تلغي عقوبة الإعدام وهي تعتبر من أكثر أنواع انتهاكات حقوق الإنسان.

محمد كريشان: ولكن هل أرسلتم مبعوثين لكم إلى بغداد والتقوا بمسؤولين وعائلات متهمين وغير ذلك من الأوساط الحقوقية؟

سنجيف بيرى: نعم، نعم بالتأكيد، في الواقع لو توجهتم إلى موقع المعارف الدولية ستشاهدون شريط فيديو لأحد المتعاونين معنا الذي تحدث وأجرى مقابلة مع أفراد عائلة أحد الذين قتلوا أو واجهوا الإعدام وإضافة إلى معاونه الشخصي حاول زيارة السجون العراقية، وإحدى النقاط المهمة أن أسامة مهدي الذي يواجه عقوبة الإعدام في العراق فإنه بعد إدانته قال بأنه تعرض إلى أنواع كثيرة من التعذيب، وعند إجراء الأدلة الجنائية على جثته وجدنا أكثر من عشرين علامة تعذيب على الجسم وبعضها في عمق 5 سم أو أكثر وهذا يعني أنه تعرض لتعذيب كبير جداً لكي يأخذوا منه الاعترافات.

الإعدامات أحد أدوات الردع

محمد كريشان: نعم، سيد بيرى أيضاً هناك حجة ترددها بغداد باستمرار عادةً، وهي أن هناك عمليات إرهابية، هناك ارتفاع في وتيرة الإجرام، إذا لم يكن الإعدام هو الرادع لن نستطيع أن نسيطر على البلد وعلى أمن البلد، أنتم كيف تنظرون إلى هذه الزاوية؟

سنجيف بيرى: من الواضح أن حكومة أو سياسة حكومة العراق وما تفعله لم توقف أعمال العنف بل إن أعمال العنف في ازدياد هذا ما ندينه نحن في منظمة العفو ألا وهو استخدام العنف من قبل المجموعات المسلحة لإخافة الناس في العراق، ولكن استخدام التعذيب والاعترافات الزائفة لا يحل المشكلة، فإذا ما عذبنا شخصاً لحد الاعتراف بجريمة ما فهذا لا يعني أن الشخص بأنه هو الذي ارتكب الجريمة، ولكن هناك سيصبح ضحية له وبالتالي فإن هذا لن يوقفه أي شيء، وفي إحدى الحالات كان هناك تعذيب للأعضاء الجنسية لأحد الأشخاص، وهناك دريلات كهربائية استخدمت بالتعذيب وبالتالي فإن الشخص الذي تعرض لهذا النوع من التعذيب قد يقول أي شيء فقط لإيقاف التعذيب ضده ولذلك ستستمر الجرائم إذا ما استمرت هذه الطريقة في الإعدامات.

محمد كريشان: المشكلة أن الحديث عن الإعدامات الآن يجري وسط أزمة سياسية في البلاد ووضع أممي مهتز، نريد أن نعرف بعد الفاصل تأثير هذا الارتفاع في تنفيذ

عقوبات الإعدام على هذه الأوضاع السياسية والأمنية نعود إليكم بعد قليل نرجو أن تبقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

انعكاس الوضع سلبا على الحياة السياسية

محمد كريشان : أهلاً بكم من جديد ما زلت معنا في هذه الحلقة التي نتناول فيها ارتفاع تنفيذ أحكام الإعدام في العراق إلى أعلى معدل منذ عشرة أعوام، الدكتور عبد الرزاق الشمري؛ هل تعتقد بأن هذه الأحكام ستزيد العلاقات السياسية بين الفرقاء العراقيين سوءاً؟

عبد الرزاق الشمري: أخي الكريم قبل أن أجيبك على السؤال فقط أريد أن أسأل ضيفك في بغداد وأقول له إذا لم يكن للمنظمة الدولية ممثلاً في بغداد فهل أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً كان تقريراً غير دقيق؟ في حين أن الكل يعلم أن الأمين العام ممثلين دائماً في بغداد، دائمين في بغداد، أرجو أن يعيد النظر في مقولته هذه هذا أولاً، الأمر الثاني حقيقة أود أن أقول أن سبب ارتفاع الإعدامات يعود إلى غياب رئيس الجمهورية في حين أن الحكومة بعد غيابه بثلاثين يوماً تعتبر حكومة غير شرعية، وأن كل قرار يتخذ بعد الثلاثين يوم يعتبر قراراً غير شرعياً، أعود إلى سؤالك أخي الكريم بالتأكيد أن زيادة ارتفاع نسبة عقوبة الإعدام في العراق سيؤثر على الوضع الأمني في العراق بشكل عام، وسيوسع الفجوة ويوسع الخلاف بين الفرقاء المشاركين في العملية السياسية.

محمد كريشان: السيد نوري المالكي..

عبد الرزاق الشمري: خاصة أن هذه الإعدامات، خاصة عفواً وأن هذه الإعدامات وكما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنها تأخذ منحاً طائفياً.

محمد كريشان: نعم، هذه المرة الثانية التي تشير فيها إلى موضوع المنحى الطائفي، أريد أن أسأل سيد العكيلي عما إذا كانت فعلاً هناك شبهة طائفية في أحكام الإعدام، لأن هذا بالطبع سيزيد العلاقة بين الفرقاء السياسيين سوءاً بسبب هذه الشبهة إن تأكدت بطبيعة الحال؟

محمد العكيلي: أبدأ لن يكون هناك إعدامات على فئة أو على مكون واحد من أبناء الشعب العراقي، كل من هو متهم سواء كان من هذه الطائفة أو من تلك الطائفة، ولكن الإعلام مضلل هذا جانب، الجانب الثاني أدخل إلى الموقع- أستاذ محمد والمشاهد الكريم- ليكون مطلعاً على منظمة العفو الدولية ويدخل على البلدان العراق ليس فيه ممثل إلى هذه المنظمة هذا جانب، والجانب الثاني إذا أخذوا هذه الأفلام لتعذيب معين من

الممكن أن تكون هذه الأفلام من مغرضين يريدون تشويه سمعة الحكومة العراقية، فأنا أدعو منظمة العفو الدولية من منبركم هذا على أن يكون لهم يعني كلام واقعي وذلك بالتواجد داخل العراق بالأجهزة القضائية والأجهزة التنفيذية في العراق حتى يطلعوا على الحقيقة هذا جانب، الجانب الثاني أين الدفاع من قبل هذه المنظمة على حقوق الإنسان في العراق وهم يقتلون أشلاءً وتزهق هذه الأرواح، أين الكلمة أين الموقف من هذه المنظمة الإنسانية؟ الجانب الثالث الفرقاء السياسيين..

محمد كريشان: هنا فقط للتوضيح سيد العكلي، فقط للتوضيح والإنصاف منظمة العفو الدولية في كل تقاريرها وحتى أشار ضيفنا من بوسطن إلى أنها تدين هذه التفجيرات التي تحصل، وهذه الاعتداءات على مدنيين وبالتالي فهي ليست مقصرة على هذا الصعيد فقط هذا بين قوسين تفضل.

محمد العكلي: أبدا أستاذ محمد، تمر على الموضوع مرور الكرام تمر على قتل أبناء الشعب العراقي مرور الكرام ولم تؤكد على هذا الموضوع هذا مؤكد في تقارير في تقرير ٢٠١٢ لمنظمة العفو الدولية ومثبت في تقرير هذه المنظمة لعام ٢٠١٣..

محمد كريشان: ولكن هناك نقطة لو سمحت لي بها قد يقول قائل يا أخي أنا مؤيد لعقوبة الإعدام إذا كانت تؤدي بنا إلى الاستقرار وإلى الأمن وتكون عبرة لمن يعتبر، القضية في العراق أنه حتى مع كثرة الإعدامات الوضع الأمني ليس في تحسن، وبالتالي فحجة أن الإعدام قد يكون رادعاً اتضح أنه ليس رادعاً.

محمد العكلي: بالتأكيد اليوم أستاذ محمد أن الهجمة على العراق هي هجمة شمولية هجمة إرهابية تكفيرية تقوم بها هذه المجاميع بمساندة من بعض الدول الإقليمية، أعتقد اليوم أن هذه الهجمة هي هجمة ضد الإنسانية فعلى المنظمات الدولية والإنسانية أن تكتب في تقاريرها وتتطرق في تقاريرها إلى هذه العمليات الإجرامية، أعتقد الفرقاء السياسيين، وهنا أرجع إلى أصل سؤالك، الفرقاء السياسيين من الغباء السياسي أن بعض الفرقاء السياسيين يدعون أو يدافعون عن الذين أجرموا بحق الشعب العراقي، الخلاف السياسي في العراق موجود لأمر عدة لا أعتقد هو فقط في مجال الإعدامات هذا جانب، الجانب الآخر والمهم أن اليوم الإعدامات نعم أنا أؤكد لك هي ليس فقط الإعدامات هي من ممكن أن تمنع الإرهاب ولكن اليوم الحملة الكبيرة وهي جزء لا يتجزأ من الحملة على العراق وتشويه سمعة الحكومة العراقية من خلال الإعدامات وغير الإعدامات، أنا أعتقد أن على المجتمع الدولي اليوم يجب أن تكون له وقفة جادة حيال الدماء العراقية التي تسيل في العراق يعني اليوم يفترض أنها هذه المنظمات تكون لها وقفة مع الشعب العراقي..

محمد كريشان: إذا كانت هذه الوقفة فعلاً ضرورية، نسأل السيد سنجيف بيرري في

بوسطن عما إذا كانت منظمة العفو الدولية وهي تتحدث عن الإعدامات يجب أن تكون منصفة أكثر في الحديث عن السياق السياسي العام في العراق مثلما أشار ضيفنا من بغداد ما رأيك؟

سنجيف بيرى: نحن في منظمة العفو الدولية ملتزمون لحد كبير بتسليط الأضواء على كل الانتهاكات التي تحصل في حقوق الإنسان التي يعاني منها الشعب العراقي ولا شك بأن الشعب العراقي قد عانى معاناة كبيرة جداً نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان بسبب الغزو الأميركي وأيضاً الهجمات من قبل المجموعات المسلحة وكذلك أيضاً نتيجة فشل الحكومة العراقية في تأسيس محاكم منصفة ونزيهة لتطبيق العدالة، إن مشكلة الحكومة العراقية حالياً هي أن هذه الأزمة سببها جزئياً هو أن مجموعة من الشعب أو أجزاء من الشعب لا تثق بأن الحكومة تحقق العدالة وهي عادلة وذلك أن تحقيق العدالة يختلف عن مجرد إلقاء القبض على شخص ثم تعذيبه إلى أن يعترف ثم إظهاره على شاشات التلفاز، كلا هذه ليست عدالة، وعندما تضاف إلى تلك العملية عقوبة الإعدام فإن الأمر يصبح أكثر سوءاً وذلك عندما يعدم هذا الشخص المعذب لا يمكن عكس القرار وإنهائه، وبالتالي يكون هناك عدم إنصاف إلى حد نهائي وبالتالي فإننا ندعو إلى أن تكون هناك ثقة بنظام العدالة عفوياً بإنهاء التعذيب و إنهاء الاعترافات المزورة وتقديم محاكمات عادلة لأبناء الشعب.

محمد كريشان: نعم، هذه الإعدامات دكتور شمري في نهاية البرنامج قد تكون محل جدل بين الأوساط الحقوقية والأوساط السياسية ولكن هل تعتقد بأن الناس العاديين ربما العراق قد يستحسنوها بين قوسين على أساس أنها ربما تجعل وتيرة استسهال التفجيرات وغيرها تتراجع؟

عبد الرزاق الشمري: حقيقة أود فقط أن أصحح هذه المعلومة لضيفك من بغداد وأقول له أنا أتفق معه بأنه ليس هناك للمنظمة الدولية ممثلاً في العراق، وإنما أنا أشرت إلى تقرير الأمين العام للسيد بان كي مون، أليس له ممثلاً؟ الأمين العام أليس له ممثل دائم في العراق؟ هل يشكون في تقرير الأمين العام السيد بان كي مون الذي قال فيه أن نسبة الإعدام في العراق تجاوزت حدها المقرر وأنها تأخذ منحاً طائفيًا، أعود إلى الجانب الطائفي وأقول أن الإرهاب في العراق من قبل جميع المكونات..

محمد كريشان: عفوياً الجانب الطائفي انتهينا منه سيد شمري، بعد إذنك فقط لأننا في نهاية البرنامج سيد شمري أردت فقط هذه النقطة حول الصدى الشعبي للأحكام باختصار شديد لو سمحت.

عبد الرزاق الشمري: أخي الكريم الشعب العراقي كله يعلم بأن الإعدامات التي تجري في العراق هي أحكام خارجة عن القانون وأن المتهمين هم يدلون باعترافاتهم تحت

الإكراه، وأنهم مظلومون وأن هذا الظلم قد شمل مكوناً معيناً لأسباب معروفة.

محمد كريشان: شكراً جزيلاً لك الدكتور عبد الرزاق الشمري مسؤول علاقات الحراك الشعبي في العراق، شكراً لضيفنا من بغداد محمد العكيلي عضو ائتلاف دولة القانون، وشكراً لضيفنا من بوسطن سنجيف بيرى مدير الحملات الخاصة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، في أمان الله .